# الكارثة!!

أحمد الشاوش

●،، الكارثة أن معظم قيادات الأنظمة العربية – غنيها وفقيرها– صقورها– وحمائمها– أنها ما زالت تسيطر عليها فكرة الولاء، وتؤمن بمبدأ الولاء الذي تحله بديلاً عن الكفاءة والتخصص وشرط النزاهة مما أفسد الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية وتجسدت هذه الفكرة المشئومة نتيجة الإرث التاريخي المتراكم الذي بدوره أعاق الطريق نحو بناء دولة المؤسسات مما ولد النقمة لدى الكثير من الشعوب العربية وعدم الرضا بسياسة الأمر الواقع »الثقافة الموروثة« التي كانت البداية الحقيقية لتقويض تلك الأنظمة والبلدان وعدم استقرارها، وما تزال الشعوب العربية تعول كثيراً على التنظيمات السياسية بكل أطيافها ورؤاها كونها دولة »الظل« الذي تراقب أداء الحاكم ونظامه وترده إلى صوابه ولكن للأسف الشديد لقد أخطأ الكثير من قيادات العمل السياسي نظراً لتهورها وتعطشها للسلطة فهرولت في نفس الاتجاه الذي أخطأت فيه الكثير من القيادات والزعامات العربية حاملة نفس الموروث الثقافي السيء وكأن الجميع رضع من ثدي واحد وبدون مراحل حيث سارع الكثير من قيادات التنظيمات السياسية وكوادرها إلى اتباع نفس النهج المعيب »ثقافة الولاء« رغم تغنيها بالحرية ورفع اليافطات الديمقراطية التي تزين بها مبانيها وتجوب بها مظاهراتها أو أثناء اجتماعاتها ولكنها في حقيقة الأمر لا تؤمن بها أو تمارسها داخل تنظيماتها وإنما تتجه نحو المصالح الضيقة وتقريب المقرب وإقصاء البعيد مهما كان على قدر كبير من العلم والكفاءة ووفق نغمات من شأنها الإضرار بالوحدة الوطنية، وتجزئة البلاد ولم تستفد تلك القيادات من الأخطاء الجسيمة التي ترتبت على مبدأ الولاء من انهيار في القيم وتصدع في البنية التحتية والنسيج الاجتماعي وفساد مراكز القوى وإعاقة برامج التنمية وتدمير الاقتصاد الوطني بجهل وبصورة منظمة أحياناً مما أضعف الأمن القومي العربي نتيجة لعدم ثقة الأنظمة العربية وحكامها في الآخرين وعدم ثقة التنظيمات السياسية في تلك الأنظمة وحكامها مما أدى إلى الكارثة.

فلو حكمت الأحزاب العقل وأخذت العبر من تجارب الآخرين كالأوروبيين والأمريكيين وغيرهم ووضعت الحكمة والمنطق في الكثير من المسائل المصيرية وقرأتها بتأن وفندت ومنذه الأخطاء وكشفتها للشعوب بعيداً عن العنف وروح الانقسام والتشهير والمزايدة لنالت رضا وثقة الشعوب العربية وكانت هي الأفضل الأقدر ووصلت إلى السلطة أو القصور الرئاسية الطامحة إليها محمولة على الأكتاف لكنها للأسف الشديد مثلت الجانب أو البديل الأسوأ بانتهاجها الفجور والفوضى والتحريض والديكتاتورية على مستوى الحزب الواحد وإثارة القروية والمناطقية حتى فشلت في أداء رسالتها فصارت إما أحزاباً تابعة للأنظمة وتسبح بحمدها ليلاً ونهاراً وإما تنظيمات تراهن على الأجنبي أو ناقمة على السلطات تنهش في عرضها على مدار الساعة وخير دليل أزمة الربيع العربي الدامي التي بينت مدى الاحتقان والحقد والفجور والرعب بين الأنظمة الحاكمة والطيف السياسي المعارض في الوطن العربي لعدم الثقة وثقافة الولاء وحب الاستحواذ على السلطة وتدمير كل ما هو جميل تحت ذريعة البطالة والظلم والفساد والتي لو صدقت النوايا لتغلبنا على هذه المشاكل ولكن للأسف سالت دماء الأبرياء وهدمت بيوت وصوامع وقطعت الأرزاق فتوقفت الحياة.

ولو أننا صدقنا النوايا وزرعنا الثقة حكاماً ومحكومين – أحزاباً وقيادات واستفدنا من تجارب الآخرين ونشدنا دولة المؤسسات كثقافة التي فيها أمننا واستقرارنا وفعلنا العقل والحكمة بعيداً عن الأخطاء والجنون الثوري لما وصلت الأمة العربية إلى ما وصلت إليه من أطلال وأحزان تستدعي الشفقة ! فهل نترك ثقافة الولاء جميعاً وننهض إلى بناء دولة المؤسسات؟ أملنا كبير إن شاء الله..

shawish22@Gmail.com

# اللجنة العسكرية.. والغايات المنشودة!!

مصلح صالح المرهبي

بعد أن تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة وبدأ أعضاء الحكومة بمباشرة أعمالهم في وزاراتهم المعينين فيها والتي تعتبر خطوة أولى في الاتجاه الصحيح وفقاً لما نصت عليه مبادرة دول الخليج العربية وآليتها التنفيذية المزمّنة وحسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم«2014 »، وقد رحب وبارك هذه الخطوة الأشقاء والأصدقاء وأعلنوا استعدادهم ودعمهم لحكومة الوفاق الوطني ومساندتها ومساعدتها في إخراج الوطن اليمني من أزمته التي عصفت بمقدراته وثرواته وبنيته الاقتصادية والتحتية وُسفكت دماء أبنائه مدنيين وعسكريين وأزهقت الأرواح وأثقلت كاهل اليمنيين في حياتهم المعيشية اليومية وعانوا منها أشد المعاناة على مدى العشرة الأشهر الماضية.

ولا يوجد عذر لأي طرف كان خاصة بعد أن ترأس الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية الاجتماع الثاني للجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار المعنية برفع المظاهر العسكرية بكل أشكالها وأنواعها سواء من الوحدات العسكرية أو الميليشيات والقبائل المسلحة وإخراجهم من المدن خلال مدة زمنية محددة.

وقد جاء تشكيل هذه اللجنة كضرورة ملحة بناءً على المبادرة الخليجية وآليتها المزمّنة التي ستحقق الطموحات والخروج من عنق الزجاجة من خلال تنفيذ بنودهما بشكل منتظم وصحيح وهذا لن يتأتي إلا بتكاتف جميع القوى السياسية والحزبية الموجودة في الساحة اليمنية والعمل كفريق واحد على مساندة ومساعدة اللجنة العسكرية في إزالة المتاريس والعربات العسكرية والميليشيات والقبائل من جميع الأطراف، لأن الوضع في العاصمة صنعاء أصبح لا يسر عدواً ولا صديقاً.

ولكي تعود الحياة إلى طبيعتها فلابد من إنهاء جميع تلك المظاهر وعودة الجميع إلى أماكنهم السابقة وعلى وزارة الداخلية أن تتحمل مسؤوليتها وتضطلع بدورها في عملية تنظيف الشوارع وفتح الطرقات المقطوعة أينما وجدت: وإصلاح أنبوب النفط وإعادة التيار الكهربائي من محطة مارب الغازية ولا يجوز أن تظل العاصمة صنعاء والمدن الأخرى رهينة لأعمال طائشة وغير مسؤولة.

ولهذا فلا مناص من وجود مشاركة واسعة في إعادة الحياة إلى طبيعتها من كل الشخصيات السياسية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وبذل التعاون الكامل مع اللجنة، فالجميع أمام مسؤولية تاريخية تجاه الشعب اليمني وضرورة إخراجه إلى بر الأمان، والمجتمع الدولي يراقب عن بعد انطلاقاً من الحرص على أمن وسلامة ووحدة اليمن لأن ذلك ليس في صالح اليمن وحسب بل في مصلحة المنطقة والعالم أجمع.

وقد تضمنت خارطة عمل اللجنة العسكرية التي كلفت بها من قبل نائب رئيس الجمهورية على البنود التالية:

– يتم عودة الوحدات العسكرية ووحدات الأمن المركزي والنجدة إلى معسكراتها الدائمة بما في ذلك إخلاء الشوارع من المدرعات والعربات والأطقم المسلحة والأفراد المسلحين والمعدات وكل وسائل المظاهر المسلحة.

– يتم عودة المجاميع والقبائل والميليشيات المسلحة إلى قراها مع إخلاء كل المنشآت والمواقع التي تتمركز بها مع الأسلحة الذخائر والمعدات التابعة لها.

– يتم إخلاء كل المنشآت الحكومية والخاصة بما فيها الفنادق والمدارس والعمائر وكذا الشوارع من أي تواجد استحداث بعد يناير2011 م مع ضرورة الالتزام بعدم العودة إليها مرة أخرى مهما كانت الأسباب.

– تتحمل وزارة الداخلية »شرطة النجدة – الأمن المركزي – الإدارة العامة للمنشآت – الأمن العام – الشرطة العسكرية« مسؤولية تأمين وحماية جميع المنشآت والأهداف الحيوية والسفارات والقنصليات والبنوك والمؤسسات والمصالح الحكومية وبحسب ما كانت عليه قبل يناير2011 م.

– يتم دعم وزارة الداخلية بوحدات من القوات المسلحة عند الطلب من الأخ وزير الداخية وذلك لتعزيز وحماية بعض الأهداف الحيوية والهامة.

– ترفع نقاط التفتيش والمواقع المستحدثة والدوريات من الشوارع والجولات ويعود الوضع إلى ما كان عليه قبل يناير2011 م.

وتستمر الدوريات ونقاط التفتيش والتواجد في الجولات حسب العادة وخطة الأخ وزير الداخلية.

– يبقى الحزام الأمني لأمانة العاصمة على ما كان عليه قبل يناير2011 م بقوام نقاط تفتيش حتى تقرر لجنة الشؤون العسكرية سرعة دراسة الوضع واتخاذ القرار المناسب بما يكفل أمن العاصمة.

– على أمين العاصمة ووزارة الأشغال العامة بالتعاون مع دائرة الأشغال العسكرية العمل على إزالة المتاريس والخنادق والحواجز والمخلفات الترابية من الشوارع العامة وردم وإصلاح كلما تهدم وتخرب وتضرر في الشوارع والجولات.

ومن خلال بنود خارطة عمل اللجنة العسكرية نجد أن تنفيذها بشكل كامل وسليم يعتبر هو السبيل الأمثل لخروج اليمن من عنق الزجاجة.

# حكومة الوفاق الوطني والتحديات القائمة

محارب علي أبو غانم

لعلنا جميعاً لا نختلف على أن فرقاء العمل السياسي في بلادنا قد أهدروا خلال العشرة الأشهر الماضية الكثير من الجهود والوقت في حروب استنزافية عبثية لم يستفد منها أحد باستثناء أعداء اليمن من يسعون إلى توسيع الاضطراب والصراعات واستثمار خلافات اليمنيين والزج بالبلد في أتون حرب أهلية دامية.

وإذا ما سلمنا أن هذه الأزمة الطاحنة التي مر بها الوطن اليمني هي من أصعب الأزمات والتحديات التي واجهت اليمن في تاريخه المعاصر حيث طالت تداعياتها وتأثيراتها وأضرارها كل اليمنيين صغيراً كان أو كبيراً فإن الوطن أيضاً لم يسلم هو الآخر من الأذى الذي لحق باقتصاده وأمنه واستقراره، حيث ألقت هذه الأزمة بظلالها على كل شيء جميل، فضلاً عن تكبد اليمن الكثير من الخسائر في الأرواح وطال الضرر الكثير من المرافق والمؤسسات والمشاريع التنموية، وطالما أن الضرر قد أصاب مصالح جميع اليمنيين ولم يقبل به أحد، حتى أشقاؤنا في الخليج والأصدقاء الأوروبيون والأمريكان لم يقبلوا بهذا الوضع المتأزم بين الإخوة اليمنيين أبناء الأسرة الواحدة والوطن الواحد، والذين أدركوا أن التحديات والمعضلات التي يواجهها اليمنيين يجب أن تتوقف ولابد من عمل شيء لإنقاذ اليمن وشعبها من هذه الفتنة، فعملوا جاهدين على تكريس عوامل الوفاق والوئام وتوطين الحلول الصحيحة الكفيلة بالتغلب على الخلافات المتفاقمة بين الأطراف السياسية في هذه المرحلة، حيث تجلت جهود الأشقاء والأصدقاء بتوافق الشركاء السياسيين في الساحة الوطنية على المبادرة الخليجية والتوقيع عليها والبدء في تنفيذ آليتها المزمنة.

الآن ونحن ندخل تاريخاً جديداً وبعد أن وقعت الأحزاب السياسية على اتفاق ملزم أفضى إلى تشكيل حكومة وفاق وطني، نكون نحن اليمنيين قد انتصرنا للوطن بإخراجه من تداعيات هذه الأزمة، حيث صار الحق بيناً وحل الاعتدال والتسامح بين أبناء المجتمع الواحد بديلاً عن التطرف والتعصب.

وإذا كانت أهم غاية حققها اليمنيون في هذه الظروف التي تمر بها اليمن هي تشكيل حكومة الوفاق الوطني، فقد آن الأوان لكي تعي كافة الأطراف السياسية وغيرها أن الوطن بحاجة إلى تكاتف وتآزر كل أبنائه كونه ملكا للجميع.

وحتى لا يضيع الوطن ويعود إلى عهود الصراعات والخلافات السياسية فمن مصلحة جميع اليمنيين الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية وفتح صفحة جديدة تكون فيها السنة الجديدة2012 م، بداية للتصالح والتسامح والاستقرار... ومن الواقعية أن تتعاطى حكومة الوفاق مع مثل هذه الدعوات التي ينشدها الجميع، وان تستوعب أن ما يهم الوطن والمجتمع اليوم هو إنقاذ الوطن من سقوطه في براثن الفتن والفوضى ومهاوي الضياع، في الوقت الذي يجب على جميع أبناء الوطن الوقوف إلى جانب الحكومة في مواجهة أية أخطار قد تهدد أمن واستقرار ووحدة وثوابت الوطن.

كما أنه وخلال هذه المرحلة على الحكومة وهي تشكل بنخبتها المتميزة وعياً جديداً يقوي من جسور التواصل والتفاهم بين جميع أبناء الوطن الواحد، عليها أن تمتلك أجندة واقعية للخروج من الأزمة وتجنيب الوطن والمواطن المزيد من المعاناة التي تكبدها خلال الفترة الماضية نتيجة انقطاع الخدمات وتردي الأوضاع الاقتصادية وتراجع الأداء التنموي.

والحق يقال أن هذا لن يتحقق إلا إذا توفرت النوايا الصادقة لدى قيادة وأعضاء الحكومة وتوحدت جهودهم وفق رؤية وطنية صادقة وشفافة وصائبة وبعيداً عن المناكفات السياسية والحزبية التي بات الشعب ينبذها، فبالإمكان إيجاد الحلول والمعالجات للمشاكل الاقتصادية وعودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته بما يسهم في تسريع خطوات مواجهة ومعالجة التحديات الاقتصادية في بلادنا، وفي هذا الجانب لن أضيف أكثر مما قاله الدكتور طه الفسيل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء في حديثه المقتضب لصحيفة 26 سبتمبر في عددها الصادر يوم 8 ديسمبر2011 بما معناه: إن التحديات التي يتطلب مواجهتها في الفترة القادمة والمتمثلة أمام حكومة الوفاق الوطني ستكون أكثر صعوبة، مقترحاً على الحكومة الجديدة القيام بمواجهة ومعالجة التحديات الاقتصادية العاجلة والترتيب لإقامة مؤتمر اقتصادي وطني مغلق يضم الخبراء الاقتصاديين اليمنيين وذوي الخبرة ليساهموا في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية لليمن، والتي تحقق آمال وطموحات المواطنين في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام يعتمد على مصادر إنتاج حقيقية غير ضعيفة أو هامشية، إلى جانب خلق مزيد من فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية والانفتاح الاقتصادي الرشيد إقليمياً وخارجياً، بالإضافة إلى الاتفاق حول الأسس والمبادئ العامة وطبيعة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تساهم في العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام المجاني للفقراء والمحتاجين.

في ما الأمل معقود على الحكومة بحل ما يتصل بقضايا الأمن والاستقرار وإقلاق السكينة العامة، هذا الأمر الذي يعد من الأولويات المطلقة للحكومة، فيما يجب أن تركز توجهاتها في التغلب على أية هزات جديدة قد تعيق عملها وأن تعمل على تعزيز جسور التلاحم والتماسك وتمتين الجبهة الداخلية ومواجهة كل الاحتمالات العارضة التي قد تنتج عن الخارجين عن النظام والقانون، فضلاً عن من يحاولون زراعة الأشواك في طريق تقدم الحكومة.

ومهما تكن درجة التباين والاختلاف بين أعضاء الحكومة فلا ينبغي لأحد أن يتخلى أو يتنصل عن قضايا الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره وسلمه الاجتماعي، ومن دون أن تقوم الحكومة بهذا الدور إزاء الوطن وفضاياه فلا حاجة للشعب إلى حكومة تعجز عن تطلعات الآمال والطموحات التي لا غنى للشعب عنها.

ومن غير الإنصاف القول أن تتحمل الحكومة مجمل هذه التحديات بما في ذلك مسؤولية الحفاظ على الأمن والاستقرار لوحدها، فمن الضروري أن يستوعب الجميع أحزاباً ومنظمات مدنية وكل فرد في المجتمع أن المسؤولية لا تقع على عاتق الحكومة، بل إنها مسؤولية جماعية انطلاقاً من الواجب الديني والوطني نحو الوطن.

ويبقى الأمل أن تدرك هذه الحكومة أن اقتصاد الوطن منهار، وأنها معنية بإثبات جدارتها بتجاوبها العملي مع متطلبات المواطنين ونيل ثقتهم، وذلك هو الموقف المشرف والشجاع الذي سيجعل من الحكومة تحوز على الثناء والتقدير من أبناء الشعب.

وما يطمئن أكثر في هذه النقطة تحديداً أن نشير إلى أن قيادة و أعضاء الحكومة قد حددوا في تصريحات صحفية لوسائل الإعلام عقب أدائهم اليمين الدستورية وتسلمهم المهام حددوا الكثير من التصورات المثلى لبرامج أعمالهم التي من شأنها معالجة القضايا الوطنية التي تهم الوطن والمواطن، ما يدل على أن أعضاء الحكومة ذوي رؤية صائبة وفكر عقلاني وسياسي رشيد.

وحتى تبرهن هذه النخبة أنها ستكون عند حسن ظن الجماهير اليمنية التي أعربت عن ارتياحها البالغ وترحيبها التام عند تشكيل حكومة الوفاق فإن الأمر يقتضي من هذه النخبة المتميزة أن تعمل من أجل مصلحة الوطن وخدمة أهدافه العليا.. وأن تستشعر أنها النخبة الحقيقية التي تمثل القدوة للأجيال القادمة إذا ما أخرجت اليمن من أزمته الراهنة وستكسب بهذا النجاح المعاني النبيلة في حب الوطن.

فيما يجب أن تستشعر أن الوطن في وضع صعب وحرج يتطلب الإيثار والتضحية في سبيل الوصول به إلى المسار السوي.

وصدق الله العظيم القائل في محكم كتابه: »وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون«.

## بالمختصر

# الأمن قبل كل شيء

يحيى طاهر الحكيم

● شهدت العاصمة صنعاء في الأيام القليلة الماضية نشاطاً سياسياً ودبلوماسياً مكثفاً يمكن الاستدلال به على الجدية والمسؤولية لجميع الأطراف السياسية المحلية والاقليمية والدولية في التعامل الايجابي مع المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية على أرض الواقع للخروج باليمن وأهله من الأزمة الطاحنة التي استمرت عشرة أشهر، وأثرت تأثيراً بالغاً في جوانب الحياة المختلفة.. وعادة تكون البدايات صعبة ومثيرة للقلق والمخاوف، لكن ما تلبث تلك المخاوف ان تتلاشى مادام التصميم موجودا على استمرار السير في الطريق أو كما قال الأستاذ محمد سالم باسندوه رئيس مجلس الوزراء: الانهيار الاقتصادي والأمني وتصاعد أرقام البطالة وضعف الخدمات والفساد يضرب المؤسسات والهيئات كلها تحديات قائمة، لكننا مصممون على مواجهتها، وطالما توفرت الارادة فهناك طريق.

● وفي كلمات الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وهو يرأس الاجتماع الأول للحكومة بعد آدائها اليمين الدستورية وأثناء اجتماعاته باللجنة العسكرية تصميم واضح على السير في طريق تنفيذ الآلية لتحقيق الأمن والاستقرار، وتحسين معيشة الناس وتوفير الخدمات والاحتياجات الضرورية لهم، بعد أن كانوا قد حرموا منها طوال فترة الأزمة..

وهنا نجدد التأكيد على أداء دورنا كمواطنين في التفاعل الايجابي مع كل تلك الجهود والتعاون الخلاق معها في سبيل تجنيب وطننا وشعبنا الوقوع في كارثة لا يعلم إلا الله مداها، بعد أن منّ الله سبحانه وتعالى علينا برحمة من عنده، وفتحت لنا المبادرة والآلية أبواب الأمل في حياة حرة وكريمة آمنة ومستقرة.. فهل يصح بعد هذا أن يساور بعضنا الشك ويتمسك بالأوهام، ويتلكأ، أو يقصر في أداء مسؤولياته بكل صدق..

ولعلنا لمسنا في تصريحات الدكتور عبد اللطيف الزياني أمين عام مجلس التعاون والاستاذ جمال بن عمر مستشار أمين عام الأمم المتحدة الأهمية البالغة لتحقيق الأمن والاستقرار وإزالة التوترات والمظاهر المسلحة، واعادة القوات المسلحة إلى مواقعها وثكناتها وتهيئة الأجواء الآمنة للعمل والبناء وأن مساعدات ودعم الأشقاء يتوقف على مدى النجاح في تلك الجوانب، أي أن الأمن والاستقرار أولوية لا جدال حولها، وهو ما أكد ويؤكد عليه الأخ نائب رئيس الجمهورية والأخ رئيس الحكومة، وإنه لمن المفرح جداً أن تمتد صلاحيات اللجنة العسكرية إلى حماية أبراج الكهرباء وأنبوب النفط وغيرها من المنشآت من اعتداء المخربين والعابثين وقطاع الطرق، وهو ما ضاعف من معاناة المواطنين.

● إن من الأهمية بمكان أن يؤدي الجيش وأجهزة الأمن دورهما الكامل والمسؤول في حماية المنشآت العامة والخاصة، وبسط نفوذ الدولة في كل الأرجاء، بدلا من التمترس في المدن، فتسيير دوريات عسكرية وأمنية بجوار المرافق الحيوية كالنفط والكهرباء يخفف أو يمنع اعتداءات المخربين عليها، ويساعد أيضا في مكافحة التهريب الذي يكلف خزينة الدولة خسائر كبيرة كل عام.

# عَسَل يماني!!

حسين البكري

■ ماذا يستفيد الوطن من مواطن يخرج من بيته كل صباح قائلاً: يارب ارزقني حق القات!

بينما كان من الأفضل له ولوطنه

لو أنه نظر للسماء بخشوع..

الحكمة اليمانية قائلاً: يالله ارزقني حق العيال من مصروف واجعل طعامنا حلالاً .. تفاحاً وعنباً وعسلاً يارب دلني على كل فعل طيب ليس فيه رشوة أو ملوث بالحرام.

ويخرج مواطن آخر من بيته وقلبه معجب بالمشاكل باحثاً عنها بالكذب والرشوة أو السرقة أو الاعتداء على الأعراض والحقوق، بينما الدنيا حوله جميلة وواسعة ولذيذة كالعسل اليماني غير أنه يعيش كالبومة وحيداً في ظلام دائم بينما كان باستطاعته إقامة صداقات وعلاقات اجتماعية حافلة بالمحبة والعطاء والوفاء.

وفي نفس اللحظة يخرج مواطن آخر من بيته بعد أن يصلي الصبح جماعة وكل صباح هو منشرح الصدر ليقابل الناس وزملائه بالعمل بباقة من الابتسامات العطرة وتحيته لكل من حوله تحية الإسلام مع أحسن الكلام..

ثم هو يحب كل أبناء وطنه كالجسد الواحد بغض النظر عن مذاهبهم واعتقاداتهم أي هو غير متعصب ضد من يعارض موقفه وفكره لأن سعادته تكمن في الحوار البناء في احترام الرأي والرأي الآخر في حبه لوطنه أكثر من حبه لنفسه باحثاً عن أي عمل فيه.

إخلاص ومحبه وعطاء متواصل للوطن بغية النهوض الشامل ورفع مستوى قدراته على درب وحدته التي فيها قوته ورفعته.